فؤاد شهاب: قبل الرئاسة

ينتسب الأمير اللواء الرئيس فؤاد شهاب إلى الأسرة الشهابية التي حكمت لبنان في عهد الإمارة، تحت ظل السلطنة العثمانية مدة قرن ونصف القرن (من ١٦٩٧ إلى ١٨٤١). وتنحدر الأسرة الشهابية من بني مخزوم الذين يتصل نسبهم بقريش. لقبوا بالشهابيين نسبة الى أحد أجدادهم، الأمير مالك، الملقب بالشهاب، الذي تولّى حوران من قبل الخليفة عمر بن الخطاب.

دامت ولاية الشهابيين على حوران قروناً عدة، قبل رحيلهم الى وادي التيم وتملكهم إياه أيام الدولة الأيوبية في أواخر القرن الثاني عشر للميلاد واستمرار حكمهم له حتى نهاية القرن السابع عشر.

في العام ١٦٩٦، إثر وفاة الأمير أحمد المعني بلا عقب، اجتمع أعيان جبل لبنان في السمقانية، واختاروا الأمير بشير الشهابي الأول، أحد أمراء وادي التيم، وابن أخت الأمير أحمد المعني الراحل، أميراً على الجبلّ، فحكمه كوصي

على الأمير أحمد، حفيد آخر المعنيين، الذي اختاره الباب العالي. وتوالى الأمراء الشهابيون على حكم الجبل حتى أواسط القرن التاسع عشر، واعتنق قسم منهم الدين المسيحي، واحتفظ قسم آخر بإسلامه. ومن أشهرهم الأمير بشير الشهابي الثاني، الذي دام حكمه ما يقارب النصف قرن وشمل الجبل والساحل والبقاع.

ويتحدّر الأمير فؤاد شهاب من سلالة الأمير حسن، الشقيق الأكبر للأمير بشير الثاني، الذي كان جدّه قاسم، ابن أخ الأمير ملحم تمركز في غزير.

ولد الأمير فؤاد شهاب في بلدة غزير، في قضاء كسروان، في ١٩ آذار ١٩٠٢. والده الأمير عبدالله ابن الأمير حسن ابن الأمير عبدالله ابن الأمير حسن، شقيق الأمير بشير الثاني. والدته بديعة ابنة الشيخ طالب حبيش، ياور السلطان عبد العزيز، ومدير ناحية الفتوح، وكانت سيدة قديرة. وقد نشأ فؤاد فقيراً، إذ هاجر والده عبدالله الى الولايات المتحدة، العام ١٩١٠، وانقطعت أخباره، فتولى خالاه، الشيخ بدر والشيخ وديع حبيش تربيته وشقيقيه، شكيب وفريد، بعد أن انتقلت العائلة الى جونيه.

بعد دخوله معهد الفرير ماريست في جونيه، حيث تلقى علومه الابتدائية والثانوية، وقبل أن يلتحق بالمدرسة الحربية، اضطر الأمير الشاب، بسبب اشتداد الضيق على كل اللبنانيين، إبّان الحرب العالمية الأولى للعمل كمباشر في محكمة جونيه. وقد تركت سنوات الدراسة والضيق المادي أثرها في تكوين نفسية الأمير وتفكيره الاجتماعي ونزعته الانسانية. كما ترك احتضان العائلة الحبيشية له في صباه، وهي المعروفة بوجاهتها وحبها للسخرية الكسروانية اللاذعة، أثره فيما عرف عنه من أنفة، وميل الى السخرية الرقيقة أحياناً.

في العام ١٩٢١، بعد استتباب الانتداب الفرنسي على "دولة لبنان الكبير"، التحق فؤاد شهاب متطوعاً بالمدرسة الحربية التابعة للجيوش الفرنسية الخاصة في الشرق، مع عدد من أبناء العائلات اللبنانية العريقة، التي شجعت سلطات الانتداب أبناءها على اختيار الحياة العسكرية، فيما وجد هؤلاء فيها مهنة تحفظ لهم كرامتهم ومكانتهم الاجتماعية. وكان من بين رفاقه في المدرسة الحربية جميل لحود وفؤاد حبيش واسكندر عرقجي ومحمد اليافي. وقد عرف عنه ما شهد به رفقاؤه، انه كان تلميذ ضابط جديا ومجتهداً ومتفوقاً، نال احترام رؤسائه وتقديرهم. وفي أيلول العام ١٩٢٣ تخرج برتبة ملازم والتحق باللواء السوري الأول المشترك. في العام ١٩٢٩ رقي الى رتبة ملازم أول وتزوج من الآنسة "روز نواري"، كريمة أحد الضباط الفرنسيين العاملين في اللاذقية. في العام ١٩٣٠ رقي الى رتبة نقيب وتسلّم أمرة مركز راشيا، ومكث قائداً له حتى العام ١٩٣٧. رقي بعد ذلك الى رتبة مقدّم، ونقل الى أركان حرب جيوش الشرق. وفي الأعوام ١٩٢٩ و١٩٣٠ و١٩٣٩، تابع دورات دراسية عدة في فرنسا: "سان ماكسان" و"شالون" و"فرسايل"، واطلع على التنظيم الحديث للقوات المسلحة. ومن الأرجح انه خلال هذه الإقامة في فرنسا، واكب ما كان يدور في أجوائها السياسية وعلى صفحات جرائدها، من أفكار وجدل حول القضايا الاجتماعية والانسانية، الأمر الذي سوف تظهر آثاره، في تفكيره ونهجه الاجتماعي الإصلاحي، بعد تسلّمه رئاسة بلاده.

بعد عودته من فرنسا - وكانت القوات البريطانية قد دخلت لبنان وسوريا، وحلّت حكومة "فرنسا الحرة"، برئاسة الجنرال ديغول محل سلطة الانتداب التي كانت تابعة لحكومة فيشي - رقي الى رتبة عقيد وتسلم قيادة اللواء الجبلي الخامس الذي كان يضمّ عناصر لبنانية مجنّدة في الجيش الفرنسي. وفي العام ١٩٤٤ رقي إلى رتبة زعيم وكلّف تنظيم قوات الشرق الخاصة، وهي قوات مؤلفة من مجندين لبنانيين حاربوا في صفوف قوات فرنسا الحرة الى جانب الحلفاء في المعارك التي دارت في شمالي افريقيا إبّان الحرب العالمية الثانية.

كانت هذه الفترة التي أمضاها فؤاد شهاب، قبيل نيل لبنان استقلاله، كمنظم لقوات الشرق الخاصة والمؤلفة أكثريتها من عناصر لبنانية، مرحلة هامة و دقيقة، من مراحل حياته العسكرية. وكان فؤاد شهاب، مع عدد من رفاقه الضباط اللبنانيين المجندين في الجيش الفرنسي، قد بدأوا منذ العام ١٩٣٦، تاريخ تأسيس أول فرقة لبنانية للقيام بعمليات عسكرية خارج أراضي وطنهم، و لا سيما في حقبة الصراع بين حكومة فيشي والجنرال ديغول، لا يخفون ولاءهم الوطني اللبناني. وهناك وثيقة موقّعة من عدد من هؤلاء الضباط[1] بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٤١، جاء فيها: "نحن نخبة الضباط اللبنانيين نقسم بشرفنا أننا لن

(١) فؤاد شهاب، توفيق سالم، زهران يمين، جميل شهاب، غطاس ابكي، يوسف الخوري، عادل شهاب، وديع ناصيف، جان غازي، جميل لحود، اسكندر غانم، وجيه كرم، هنري غازي، ميشال نوفل، سعدالله نجار، جوزيف حرب، ريمون حايك، عبد القادر شهاب، منصور لحود، جميل حمداني، فؤاد لحود، غسان، أبو طه، جورج معلوف.

نقبل الخدمة إلا في سبيل لبنان وتحت علمه. وكل واحد منا يختار سبيلاً آخر يعتبر خائناً و يعامل على هذا الأساس." وقد أثارت هذه الوثيقة حفيظة السلطات الفرنسية، يومذاك، فاتهمت فؤاد شهاب وزهران يمين بالتمرد على الأوامر الفرنسية، بسبب هذه الوثيقة[1]. فكان عليه كمسؤول عن القوات المؤلفة من عناصر لبنانية، ولكن التابعة لجيوش الشرق الفرنسية، أن يقوم بواجباته العسكرية، كضابط مسؤول أمام القيادة الفرنسية. ولكنه، في الوقت عينه، كان يشارك رفاقه الضباط اللبنانيين المنخرطين في القوات الفرنسية، شعورهم الوطني اللبناني، الذي كان يتبلور، مع شعور كل اللبنانيين، في اتجاه الاستقلال. ولم يكن من السهل، لا سيما في الفترات الحرجة، أي عند اصطدام القوات الفرنسية الموالية لحكومة فيشي، بالقوات الفرنسية الموالية للجنرال ديغول، على الضباط اللبنانيين، و في طليعتهم، الزعيم فؤاد شهاب، أن يمارسوا واجباتهم العسكرية، كضباط في الجيش الفرنسي، من جهة، وأن لا يشاركوا في النزاع الفرنسي - الفرنسي، من جهة ثانية، وأن لا يخفوا، من جهة ثالثة، شعورهم الوطني اللبناني وطموحهم إلى بلوغ الاستقلال وتكوين نواة الجيش الوطني اللبناني. لكن روح الانضباط والحكمة والوطنية الصافية، التي كان يتمتع بها فؤاد شهاب، والتي بدأت تتجلى، في تلك الفترة الدقيقة، ساعدته، كما ساعدت رفاقه، على اجتياز المرحلة بسلام وبدون اصطدامات كبيرة أو حادة مع القيادة الفرنسية العليا.

وبين العامين ١٩٤٣ و ١٩٤٦، كان لبنان قد كسب معركة استقلاله وحرّر دستوره من نصوص الانتداب الفرنسي، وهي معركة التزم فيها فؤاد شهاب والضباط اللبنانيون، موقفاً وطنياً واضح التأييد للحكومة الوطنية الاستقلالية ولنضالها من أجل استكمال مظاهر ومقومات الاستقلال اللبناني دون الجنوح إلى التطرف أو المزايدات المناقية للمناقبية العسكرية، كان من الطبيعي ألا يبقى الفوج اللبناني التابع للقوات الفرنسية، تحت إمرة سلطات الانتداب السابقة. وكانت هذه الأخيرة قد شرعت بتسليم المصالح المشتركة التي كانت في عهدتها إلى حكومتي لبنان وسوريا

(١) راجع كتاب «تاريخ الجيش اللبناني المعاصر» للعميد الركن سامي ريحانا، الجزء الثاني صفحة ٢٤١.

المستقلين، لكن التسليم تأخر بسبب استمرار الحرب، ولم يتم سوى تسليم فوج واحد، في احتفال رسمي حضره رئيس الجمهورية، آنذاك، الشيخ بشارة الخوري، والجنرال بينيه، قائد القوات الفرنسية العام، والزعيم فؤاد شهاب، الذي تسلم علم الفوج من يد القائد الفرنسي. وفي الأول من آب ١٩٤٥، وبعد تسلم الحكم الوطني كل صلاحيات ومقومات الحكم من سلطات الانتداب السابقة، وانتهاء الحرب العالمية الثانية، اختير الزعيم فؤاد شهاب، من بين ثلاثة مرشحين يحملون أعلى رتبة في القوات الخاصة، ليكون أول قائد للجيش الوطني اللبناني. ورقي إلى رتبة لواء.

طالب في الكلية العسكرية

النقيب فؤاد شهاب وزوجته

لمؤسّس الجيش اللبناني

ظلّ اللواء فؤاد شهاب قائداً للجيش اللبناني اثنتي عشرة سنة. من العام ١٩٤٥ حتى انتخابه رئيساً للجمهورية العام ١٩٥٨. إلا أنه لم يكن القائد فقط بل المؤسّس أيضاً. لم يكن عدد الفوج الأول الذي تسلمته حكومة الاستقلال الأولى من سلطات الانتداب العام ١٩٤٤، يتجاوز بضع مئات فيما عتاده ضئيل الحجم، ويضم عدداً من الضباط والجنود اللبنانيين الذين خدموا في جيوش الشرق الفرنسية. وكان مطلوباً منهم التحوّل إلى خدمة الجمهورية اللبنانية المستقلة، التي غيّرت علمها الوطني واعتمدت العربية لغة رسمية وحيدة، وانضمت إلى أسرة الدول العربية، بعد معركة استقلالية اصطدمت فيها الحكومة الوطنية بسلطات الانتداب الفرنسي وقوّاته المسلحة. وسرعان ما تجلّت صفات القائد الأول للجيش اللبناني ومزاياه العسكرية والوطنية والشخصية، إذ نجح مع رفاقه الضباط في تكوين النواة الأولى لهذا الجيش وبنائه، فرداً فرداً وفوجاً فوجاً وفيلقاً بعد فيلق، حتى أصبح بعد سنوات جيشاً وطنياً بحجم حاجات لبنان الدفاعية والأمنية، وقدرات الدولة اللبنانية وموازنتها المتواضعة، يومذاك.

لم تكن السنوات التي تلت نيل لبنان استقلاله، ولا الأوضاع السياسية والوطنية التي نشأت بعد انتزاع الاستقلال اللبناني من الانتداب الفرنسي، وانضمام لبنان إلى جامعة الدول العربية، بعد جلاء القوات الفرنسية والبريطانية عنه، ولاسيما بعد اندلاع حرب فلسطين التي شارك فيها لبنان، سنوات سهلة على الحكم اللبناني، وبالتالي على قيادة الجيش الطري العود بعد. فنشوة الاستقلال ودفء صيغة الميثاق الوطني، لم يقضيا على الطائفية السياسية ولا على المخاوف الوطنية عند فريق كبير من اللبنانيين، ولا على اختلال التوازن الاجتماعي والوظائفي ما بين الطوائف اللبنانية، ولا على النزاعات ما بين الزعماء والسياسيين والأحزاب. وكان على قائد الجيش وضباطه أن يبنوا جيشاً وطنياً خارج هذه النزاعات والأوضاع الوطنية والسياسية والطائفية والعقائدية، جيشاً يكون ولاؤه للوطن المستقل في ظل مفهوم جديد للوطنية، يجسّده الميثاق الوطني الجديد. وإذا كان فؤاد شهاب نجح في تأسيس الجيش الوطني اللبناني، على هذه الأسس الجديدة، فمرد ذلك إلى عوامل عدة، منها شخصية القائد الأول للجيش وقدرته العسكرية واحترام الضباط ومحبتهم له، ومنها أيضاً، المبادئ

الوطنية الصافية التي كان يؤمن بها، والأسس السليمة والحكيمة والثاقبة النظر، التي اعتمدها لتأسيس الجيش.

روى لي أحد الضباط القريبين جداً من فؤاد شهاب، هو العقيد انطون سعد، الذي خدم معه في القوات الخاصة أيام الانتداب، انه كلّف يوماً بالتحقيق في حادث وقع بين جنديين فرنسي ولبناني، وان فؤاد شهاب رغم إصراره على أن يجري التحقيق بموضوعية وتجرد، طلب منه أن يعطي الجندي اللبناني كل فرص الدفاع عن نفسه، كي لا يستفيد الجندي الفرنسي من كونه فرنسياً في جيش فرنسي، لترجيح كفته. فالضابط في الجيش الفرنسي، فؤاد شهاب، مع انضباطيته العسكرية، لم يتخل عن مشاعره الوطنية اللبنانية، بصرف النظر عن الانتماء الطائفي للجندي اللبناني الذي كان يحقق معه في نزاعه مع جندي فرنسي. وبطبيعة الحال لازمت هذه المشاعر الوطنية واللاطائفية مؤسّس الجيش اللبناني، سواء في توزيع القيادات بأكثر ما يمكن من التوازن الطائفي بين الضباط، أو في مرشحي الضباط للمدرسة الحربية، أو في صفوف الضباط والمجندين. أما المعايير الأخرى في بناء الجيش وقياداته فقد اقتبس فؤاد شهاب بعضها من تقاليد الجيوش الأوروبية العريقة، والبعض الآخر من الواقع التاريخي والاجتماعي اللبناني. فكان يشجّع الضباط على إدخال أبنائهم إلى المدرسة الحربية ليصبحوا ضباط المستقبل، على غرار التقاليد العسكرية في العالم، كما كان يرحب بدخول أبناء العائلات العريقة، من كل الطوائف، "باعتبار هذه العائلات، هي" العقد - القبة" التي ترتكز عليها جدران الوطن اللبناني، بانتظار تبلور المواطنة اللبنانية وتحول الطوائف إلى شعب لبناني". كما قال لي، يوماً. أما الفئة الثالثة التي كان يشجعها لدخول المدرسة الحربية، فهي الشبان الأذكياء والمتفوقون، "من الأهالي"، الذين يستحقون الدخول إليها لنجاحهم في الامتحان، والذين يساعدهم ذكاؤهم على النجاح في تأدية واجباتهم العسكرية بجدارة. وغني عن القول أن هذا الجمع والتأليف ما بين التقاليد العسكرية والتاريخ والكفاءة، ساعد على تنشئة الجيش اللبناني على أسس واقعية متينة، ساعدته، فيما بعد على الصمود، عندما انقسم اللبنانيون سياسياً ووطنياً وطائفياً، العام ١٩٥٨.

كما إن خدمة الضابط فؤاد شهاب، قبل الاستقلال، في مناطق لبنانية عدّة، أتاحت له فرصة الإطلاع على أوضاع هذه المناطق البشرية والاجتماعية وإنشاء شبكة صداقات وعلاقات ساعدته في عملية بناء الجيش. لا سيما مع أبناء ما يسمى بالمناطق المحرومة.

وثمة عامل آخر، كان له دوره في نجاح فؤاد شهاب في قيادته وبنائه للجيش اللبناني، هو شخصيته. إذ كان يتصرف، رغم حزمه كقائد، وحرصه على الانضباط والواجبات، كأب للضباط الصغار وكأخ لرفقائه من كبار الضباط. كان صارماً وعادلاً في تطبيق القوانين وتنفيذ الأوامر، لكنه كان إنسانياً ورحيماً في العقوبات، بعيداً عن حب الظهور والإفادة مما للقيادة العليا للجيش من امتيازات. كان مكتبه في وزارة الدفاع، على طريق بيروت - دمشق، صغيراً جداً والمنزل الذي يسكنه مساوياً لمنازل غيره من كبار الضباط. أما المنزل الصغير في "عاليه"، الذي كان يمضي فيه أشهر الصيف، فكان بسيطاً ومتواضعاً.

وتمشياً مع شعار كان يردّده: "الجيش هو الصامت الأكبر"، لم يكن فؤاد شهاب يهوى الإعلام الذي كان يسمى، آنذاك، بالدعاية. ولم تكن صورته تظهر في الصحف إلا بمناسبة أو مناسبتين في السنة: مرة في العيد الوطني، عندما كان يقف قرب المنصة الرسمية في أثناء العرض العسكري للجيش وثانية عند تقديم تهنئته مع الضباط لرئيس الجمهورية بهذا العيد، في حفلة تخرج الضباط وفي عيد الجيش في الأول من آب. وغنيّ عن القول ان نزاهته وتجرّده وعفته كانت فوق الشبهات، في فترة كانت الحياة السياسية والعامة مشوبة بالكثير من الصفقات والفضائح.

ولا بدّ من التوقّف، قليلاً، عند أحداث سياسية أو وطنية هامة وقعت في خلال هذه السنوات الثلاث عشرة التي تولى فيها فؤاد شهاب قيادة الجيش اللبناني، إذ إن مواقفه منها، وبالتالي موقف الجيش، تكشف عن نواح أساسية من شخصيته وتفكيره، وتساعد على تفهم الدور الذي قام به إبان أحداث العام ١٩٥٨، وبعد انتخابه رئيساً للجمهورية. هذه الأحداث هي: حرب فلسطين، والانقلاب الأبيض على الرئيس الشيخ بشارة الخوري، العام ١٩٥٢، وعلاقاته المتوترة مع الرئيس كميل شمعون، خصوصاً إبان الأزمة الوطنية - السياسية التي تعرض لها لبنان في نهاية العام ١٩٥٦ والتي أدّى تفاقمها إلى اندلاع أحداث العام ١٩٥٨ الدامية، التي أسماها البعض عصياناً مدنياً وآخرون: ثورة، أو حرباً طائفية مغطاة بنزاع سياسي داخلي وإقليمي.

في حرب فلسطين

عندما أقرّت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين العام ١٩٤٧، ورفضت الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية هذا التقسيم، وقرّرت التدخل العسكري للدفاع عن الشعب العربي الفلسطيني وأرضه وحقوقه، لم يكن بإمكان لبنان إلا أن يشارك في القتال، رغم ضعف جهوزيته لخوض الحرب إذ لم يكن قد انقضى على إنشاء جيشه سوى عامين. وهنا تجلت وطنية القائد فؤاد شهاب وحكمته، إذ أرسل القسم الأكبر من الجيش اللبناني، إلى الجليل فاحتل قسماً منه، وخاض معركة المالكية التي استشهد وجرح في خلالها ضباط وجنود لبنانيون استبسلوا في مواجهة القوات الإسرائيلية، واحتفظوا بمواقعهم إلى أن انتهى القتال بتوقيع الهدنة الأولى ثم الثانية. ولم تحل أوضاع الجيش اللبناني الناشئ دون قيامه بالمهمة التي طلبت القيادة السياسية منه القيام بها، لكن مشاركته الفعلية والباسلة في الحرب لم تكن مجرد تظاهرة استعراضية دون مشاركة فعلية، كتلك التي قامت بها بعض الدول العربية، ولا هجومات شبه انتحارية، كتلك التي أقدمت عليها بعض الدول الأخرى. هكذا كانت حرب فلسطين العام ١٩٤٨ ومشاركة الجيش اللبناني الناشئ فيها، أولى معمودية قتالية وطنية للدولة اللبنانية المستقلة والمتضامنة في المصير العربي المشترك، وعنواناً كبيراً أول في سجل التزام لبنان بالقضية الفلسطينية. وقد أنشأت قيادة الجيش للمناسبة ميدالية خاصة منحت للضباط والجنود الذين شاركوا في هذه المعركة، التي كان لها تأثيرها في بلورة دور الجيش الوطني والالتزام القومي اللبناني بالقضايا العربية وتعزيز وحدة صفوفه. فخلافاً لقيام جيوش عربية شاركت في حرب فلسطين، وأصيبت بالخسائر أو الهزائم العسكرية، بالانقلابات العسكرية المتتالية بعد الحرب، على الأنظمة السياسية التي حملتها مسؤولية الخسائر والهزائم، فإن الجيش اللبناني، قيادة وضباطاً، اعتبر مشاركته، على تواضعها، واجباً وطنياً ومهمة أدّاها بأمانة، وبقي بالتالي بمأمن من حركات الغضب والنقمة وردّات الفعل الانقلابية أو الانتقامية، ولا شك في أن الفضل في ذلك يعود إلى قائد الجيش اللبناني اللواء فؤاد شهاب.

إستقالة الرئيس بشارة الخوري

أما التجربة الوطنية والسياسية الأخرى، التي مرت بفؤاد شهاب، وهو قائد للجيش، فكانت العام ١٩٥٢، عندما نجح معارضو رئيس الجمهورية، الشيخ بشارة الخوري، في تصعيد معارضتهم حتى حدود الإضراب العام في البلاد، ومطالبتهم له بالاستقالة. وكان الشيخ بشارة الخوري، وهو من أبطال الاستقلال اللبناني، مع رياض الصلح، قد خسر، بوفاة هذا الأخير، سنده المسلم القوي، مما أضعفه أمام معارضيه، على اختلاف أسباب معارضتهم. لاسيما في الشارع الإسلامي. وكان ثمة نقمة شعبية على قبوله بتجديد رئاسته، وأخرى بسبب الفساد في الإدارة. لكن من أهم أسباب صعود موجة المعارضة له كان رفضه إدخال لبنان في الأحلاف العسكرية الغربية، التي كانت بريطانيا تتولى إقامتها مع بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط. ويروي الشيخ بشارة الخوري في مذكراته قصة هذا الرفض وأسبابه، وأهمها حرصه على الوحدة الوطنية، وكيف لعبت الدبلوماسية البريطانية دوراً ملموساً في تكتيل معارضي الرئيس الخوري، بعد رفضه إدخال لبنان في الأحلاف العسكرية الغربية. حاول الرئيس الخوري، عبر تغيير الحكومة والإقدام على إصلاحات إدارية، صدّ هجمات المعارضين ولكن بدون جدوى. ولدى إقدامهم على الدعوة إلى الإضراب العام، ومطالبتهم باستقالته، استدعى قائد الجيش، اللواء فؤاد شهاب، إلى مقر الرئاسة في عاليه، ليسأله رأيه في تدخل الجيش ونزوله إلى الشارع لمنع حركة الإضراب من أن تتحول إلى أعمال شغب مخلة بالأمن. لم يكن جواب قائد الجيش الرفض، كما أشيع فيما بعد. إذ كان اللواء شهاب يحترم الرئيس الشيخ بشاره ويقدّر دوره الوطني الكبير، ويكنّ له الود. كما كان القائد العسكري يحترم الدستور والسلطة المدنية الشرعية. ويؤكد الذين اطلعوا على تفاصيل هذا الاجتماع التاريخي بين الرئيس والقائد، إن اللواء فؤاد شهاب أكّد للرئيس انه مستعد لإنزال الجيش إلى الشارع إذا صدر أمر حكومي بذلك. لكنه لفت إلى أن مصلحة البلاد تقضي بعدم اصطدام الجيش بالأهالي، وإيجاد حل سياسي للازمة. ويقول المطلعون ان الشيخ بشارة الخوري،

الذي ربما كان ينتظر هذا الموقف من قائد الجيش، لم ينفعل بل أعطاه مرسوم إقالة رئيس الحكومة الذي كان قد كلّفه بتأليفها، قبل أيام، ومرسوماً آخر بتعيينه رئيساً لحكومة ثلاثية، وذلك بعد إطلاعه على كتاب استقالته من رئاسة الجمهورية كما قام بإعطائه نسخة من الدستور اللبناني، الذي أصبح تطبيقه في عهدته.

توافد الزعماء السياسيون والنواب، من معارضين منتصرين وموالين منكوبين من جراء استقالة رئيس الجمهورية، إلى قيادة الجيش محاولين التماس كلمة السر التي تساعدهم على تقرير مصير رئاسة الجمهورية بعد استقالة الرئيس الخوري. وكانت أنظار أكثريتهم متّجهة نحو قائد الجيش، الذي أصبح رئيساً للحكومة المؤقتة. فبالإضافة إلى توافر كل شروط الرئاسة في شخصه، كانت قيادته للجيش (في تلك الحقبة التي كانت الانقلابات العسكرية في الجوار العربي رائجة)، عاملاً مغرياً أو مرجحاً إضافياً. كما أن الأكثرية النيابية التي كانت موالية للشيخ بشارة الخوري قبل استقالته كانت متخوفة من وصول كميل شمعون والمعارضين إلى الحكم. ولكن قائد الجيش رئيس الحكومة الانتقالية، فاجأ الجميع برفضه البحث في ترشيحه للرئاسة وبدعوة النواب إلى تطبيق الدستور (أو العمل "بما يقول الكتاب"، كما كان يردّد أمام الذين اجتمعوا به من النواب والسياسيين).

رفض فؤاد شهاب رئاسة الجمهورية، مرة أولى، العام ١٩٥٢، وقد جاءته على طبق من فضة، كما يقال. وقد شهد بذلك أمامي غير شخصية سياسية ونائب، ممن شاركوا في انتخابات الرئاسة، يومذاك، أذكر منهم رئيس المجلس أحمد الأسعد وصبري حماده ونواباً آخرين. وذهب الناس في تبرير هذا الرفض، مذاهب شتى: بعضهم تحدث عن زهده في الرئاسات، والبعض الآخر، عن كرهه للسياسة وإيثاره للحياة العسكرية. وآخرون، عن حرصه على إبقاء الجيش بعيداً عن السياسة وتجنيب لبنان الدخول في دوامة الانقلابات والحكم العسكري، التي كانت الدول العربية قد بدأت الدخول فيها، في أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات من هذا القرن. ولكن أياً كان السبب الحقيقي أو الأسباب مجتمعة، فإن فؤاد شهاب، العام ١٩٥٢، وبعد استقالة الرئيس الشيخ بشارة الخوري، وتعيينه رئيساً للحكومة الانتقالية، أثبت ترفعه عن الانتهازية السياسية، واحترامه للدستور وللنظام الديموقراطي البرلماني، وللشرعية. بل أثبت حرصه على احترام إرادة الشعب وعدم استخدام القوة لقمع التظاهرات الشعبية. وبالتالي كان له فضل كبير في تجنيب البلاد اضطرابات وأحداثاً دامية، بمواقفه قبل استقالة رئيس الجمهورية وبعدها. وقد جرت الانتخابات الرئاسية بكل حرية وهدوء، وانتخب النائب المعارض كميل شمعون رئيساً للجمهورية، بإجماع النواب (بعد انسحاب حميد فرنجية له)، وبدون أن يظهر لقائد الجيش ورئيس الحكومة، فؤاد شهاب، أيّ تدخل أو إشارة، اللهم سوى توفير الأجواء الآمنة أمام النواب ليقوموا بانتخاب رئيس البلاد. وكانت أول خطوة قام بها قائد الجيش ورئيس الحكومة الانتقالية، بعد انتخاب كميل شمعون رئيساً هي تقديم استقالة حكومته، وفقاً للدستور والأعراف، وتقديم تهانيه له على رأس كبار ضباط الجيش، تأكيداً لولاء الجيش للسلطة التنفيذية الشرعية التي يرئسها رئيس الجمهورية.

الحكومة الثلاثية بعد استقالة الرئيس الشيخ بشارة الخوري (١٩٥٢) ويبدو: «اللواء» شهاب رئيس الحكومة، والوزيران ناظم عكاري وباسيل طراد

صورة تجمع قائد الجيش، فؤاد شهاب، مع رئيس الجمهورية كميل شمعون وكاظم الخليل في القصر الجمهوري

الخلاف مع الرئيس كميل شمعون

شهدت السنوات الست من ولاية الرئيس شمعون (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨)، تقلبات عدة، وفصولاً مختلفة في علاقة قائد الجيش، فؤاد شهاب، ورئيس الجمهورية، كميل شمعون. وينسب البعض للواء القائد إن أسباب خلافاته مع الرئيس شمعون، تعود إلى نفور متبادل ما بين الرجلين، أو إلى ان فؤاد شهاب، وان نصح الرئيس بشارة الخوري بعدم إنزال الجيش إلى الشارع، في الأزمة التي سبقت استقالته، كان من المعجبين والمؤمنين بجدارة الرئيس الخوري ووطنيته ومقدرته على قيادة البلاد، وبالتالي، "لم يغفر" للذين حملوه على الاستقالة، وعلى رأسهم كميل شمعون، انقلابهم الأبيض. وقيل، أيضاً، أن حفيد الأمراء الشهابيين لم يكن يحمل في قلبه وداً لبريطانيا، التي لعبت دوراً حاسماً في إنهاء حكم الإمارة الشهابية، وبالتالي لم يكن لينسجم مع سياسة رئيس الجمهورية بسبب صداقته القديمة والمعروفة للإنكليز. ولكن حتى في حال ورود هذه الأسباب الشخصية أو العامة لقطع الود بينهما أو إضعافه، فإنه لم يبدر من قائد الجيش خلال السنتين الأوليين من رئاسة كميل شمعون، إلا كل احترام وتعاون، إلى أن وقع الخلاف الأول بينهما بشأن العفو عن عشائر الهرمل. وهذا خلاف جدير بأن يروى، ولو باقتضاب، نظراً لما يلقيه من ضوء على شخصية الرجلين اللذين سوف تدور السياسة اللبنانية حول اختلافاتهما خمسة عشر عاماً.

في روايته عن اجتماع فؤاد شهاب بكميل شمعون، قبيل انتخاب هذا الأخير رئيساً، يقول الوزير الأسبق الراحل، بيار اده[1]، ان كميل شمعون، الذي قام بزيارة شهاب مستوضحاً موقفه من المعركة الرئاسية، ارتاح كثيراً عندما سمعه يقول له: "أنا رجل عسكري ولا أتدخل في السياسة". وبادره قائلاً:

إذا صرت رئيساً للجمهورية بدنا نتعاون سوا.

وأجاب فؤاد شهاب:

إذا صرت رئيساً للجمهورية لي طلب عندك.

شمعون :ما هو؟

شهاب: عفو عن الدنادشة .

شمعون : عفو وحبة مسك. اتفقنا .

ومرت سنتان ونيف ولم يصدر الرئيس شمعون عفوه الموعود. واعتكف الجنرال شهاب في منزله في عاليه، حيث كان يصطاف، ولم يعد إلى القيادة إلا بعد أن نجحت مساعي حميد فرنجية وبيار اده في إقناع رئيس الجمهورية والحكومة بإصدار العفو[2]. كانت تلك "المعركة" الأولى ما بين الرجلين، ولكن أسبابها أو أبعادها لم تكن قضية الدنادشة والعفو أو عدم العفو عن جنحهم ومخالفتهم للقوانين، بل موقفين أو نظرتين مختلفتين، لدى الرجلين، إلى أولويات المصلحة العامة. فقائد الجيش الذي كان من مهمّاته حفظ الأمن والمساعدة على تطبيق القانون في منطقة بعلبك ـ الهرمل، لا سيما في الجرود وبين العشائر، كان مقتنعاً بأن حرمان أبناء هذه المنطقة من كل الأسباب والوسائل والحقوق التي تفرضها مواطنتهم على الدولة، لا يجيز ملاحقتهم ومحاكمتهم وإصدار أحكام قاسية عليهم إنطلاقاً من مخالفات بسيطة. بل يجب على الدولة أن توفر لهم الحد الأدنى من أسباب العيش والحياة، قبل أن تحاسبهم وتدينهم وتطاردهم. أما الرئيس شمعون فكان عذره في التأخر عن إصدار العفو هو انه لم يكن يملك

(١) ملفات جريدة "النهار" من بصنع الرئيس ـ الياس الديري ـ ١٩٧٠ ـ ص ٢٠.

(٢) كلف المؤلف، وكان محرراً في جريدة "الجريدة"، العام ١٩٥٣، بالقيام بتحقيق صحفي في منطقة الهرمل، رافقه في التجول فيها ضابط من الجيش، ونشر التحقيق في جريدتي الجريدة والأوريان، الصادرة بالفرنسية، وكان له صدى في الأوساط السياسية لما أظهره من إهمال الدولة للمنطقة وأبنائها. وعلم كاتب التحقيق، فيما بعد، أن فكرة التحقيق كان موحى بها من قائد الجيش وغايتها التمهيد للعفو.

نصاً يخوله العفو عن الفارين. إلا ان الحقيقة، كما ستبينها أحداث ومواقف لاحقة،فهي ان الرئيس شمعون لم يكن يولي القضية الاجتماعية وإنماء المناطق المحرومة، الأولوية في اهتماماته. وربما لأن نظرته إلى الدولة والمصلحة العامة والإصلاح كانت مستمدة من نموذج غربي، أو من اعتبارات سياسية واجتهادات وطنية، خاصة، لا تتلاقى مع تفكير واجتهادات فؤاد شهاب الوطنية والاجتماعية والإنسانية.

وزيراً للدفاع

استمرت العلاقات هادئة وإيجابية بين الرئيس شمعون وقائد الجيش، وإن لم تكن حارة أو ودية، حتى العام ١٩٥٧. فاللواء قائد الجيش كان منصرفاً عن السياسة ومولياً كل اهتمامه لبناء الجيش اللبناني وتعزيزه، عديداً وعتاداً، وابعاده عن السياسة الحزبية منها والعقائدية وخصوصاً الطائفية. كما كان حريصاً من جهة أخرى، على تحقيق أكبر قسط من التوازن الطائفي في صفوف ضباطه وجنوده، رغم الصعوبات التي كانت تعترض ذلك. وقد ساعده في ذلك الضباط الكبار من رفاقه السابقين في المدرسة العسكرية أو في قوات الشرق. ولكن لم تخل علاقات القائد بضباطه من بعض المشاكل أو الحالات الصعبة (كحادثة أحد ضباط المكتب الثاني الذي ثبت اتصاله بإسرائيل فحوكم وأخرج من الجيش وكحادثة أحد ضباط الجيش الكبار الذي لف بعض صغار الضباط حوله في مشروع عصيان أو انقلاب، اكتشفته القيادة، وأخرجت الضابط الكبير ورفاقه من الجيش، بعد محاكمتهم). ولقد أخذ على القائد فؤاد شهاب إيثاره التعاون مع فريق من كبار الضباط دون غيرهم، كما أخذ عليه تسامحه، أحياناً، مع ضباط مرتكبين لمخالفات. لكن الذين يدافعون عن أسلوبه أو سياسته في بناء الجيش وقيادته، يردون على ذلك بقولهم ان الضباط الكبار أو الصغار الذين قربهم فؤاد شهاب منه أو أولاهم مراكز قيادية أو حساسة، كانوا، في معظمهم من الأكفاء والمتفوقين. أما بشأن تسامحه أو عفوه عن المخطئين، فينسبون ذلك إلى طبيعته الإنسانية وإيمانه الديني الموصي بالغفران. ويضيفون القول بأن تسامحه ومعاملته للضباط كأخوة أو أبناء، لم يلغيا أو يؤثرا في صرامته وتشدده في الإنضباطية والمناقبية العسكرية، ولا في حرصه الشديد على التقاليد والأخلاق العسكرية.

في خريف ١٩٥٦، وقع العدوان الثلاثي، البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي، على مصر، نتيجة للأزمة الدولية التي نشأت بعد تأميم مصر قناة السويس. ما أثار في لبنان وكل الدول العربية موجات عارمة من السخط الشعبي على المعتدين والتأييد والتضامن مع مصر. وانعقد في بيروت مؤتمر قمة عربية ضمّ بعض رؤساء وملوك الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، ومن بين القرارات التي اتخذها المؤتمر، قطع العلاقات الدبلوماسية العربية مع فرنسا وبريطانيا. ولم يكن رئيس الجمهورية اللبنانية موافقاً على هذا القرار بل متحفظاً في تنفيذه، الأمر الذي أدّى إلى تقديم رئيس الحكومة اللبنانية، آنذاك عبد الله اليافي، ووزير الدولة، صائب سلام، استقالتهما من الحكومة. سارع الرئيس شمعون إلى تأليف حكومة برئاسة سامي الصلح، مسنداً وزارة الدفاع فيها إلى قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب. يقول المطلعون على أسرار تلك المرحلة، إن الرئيس شمعون وضع قائد الجيش أمام الأمر الواقع بإدخاله في حكومة كانت تنتظرها مشاكل وأحداث مرتقبة، إثر أزمة استقالة اليافي وسلام، التي اعتبرت رفضاً للزعماء والشارع الإسلامي، لموقف الرئيس شمعون من عدم قطع العلاقات ببريطانيا وفرنسا. ولم يكن بوسع قائد الجيش، وهو العسكري المحترم للشرعية، أن يرفض. إلا أن القائد - الوزير، أبلغ رئيس الجمهورية الذي برّر إدخاله في الحكومة بمقتضيات حماية الأمن وسلامة البلاد في هذه الفترة الحرجة، بأنه يقبل هذه "المهمة الجديدة"، مؤقتاً، وحتى تنجلي الأمور، لأنه يعتقد بأنه يستطيع خدمة بلاده والدولة في قيادة الجيش، بشكل افضل وانه من الأنسب إبقاء قيادة الجيش مفصولة عن وزارة الدفاع. وبالفعل، ما لبث فؤاد شهاب ان قدم استقالته من الحكومة، قبل مرور أربعة أشهر على تعيينه فيها.

الوزارة التي عينها الرئيس شمعون، بعد استقالة اليافي وسلام عام ١٩٥٦ وعين قائد الجيش فيها وزيراً للدفاع ويرى في الصورة: الرئيس سامي الصلح، والوزراء: نصري المعلوف، شارل مالك، الامير مجيد ارسلان، محمد صبرا

ثورة ١٩٥٨

رغم الأسباب الشخصية والمبدئية التي كانت تدفع قائد الجيش إلى عدم البقاء وزيراً، فإن تردّي الجو الوطني والسياسي في لبنان بسبب السياسة الخارجية التي اختارها رئيس الجمهورية، ومعارضة سوريا ومصر، بقيادة جمال عبد الناصر الذي كان قد تحول، بعد تأميم القنال وفشل العدوان الثلاثي في إسقاطه، بالإضافة إلى تصديه للمشاريع الدفاعية الغربية وتزعمه حركة التحرر من الاستعمار، إلى الزعيم الشعبي الأول في العالم العربي، وبالتالي، في الشارع الإسلامي اللبناني والحركات القومية والتقدمية. كل ذلك، كان سبباً آخر لانسحاب فؤاد شهاب من الحكومة الصلحية. ففي ذلك العام، انقسم اللبنانيون وطنياً وسياسياً وطائفياً، لسوء الحظ، ما بين مؤيدين لسياسة كميل شمعون ووزير خارجيته، شارل مالك، التي كانت تقول بالتحالف مع الغرب ضد الشيوعية، وبقبول مبدأ الأحلاف العسكرية الغربية في الشرق الأوسط، ومعارضين لهذه السياسة وبالتالي، موالين لجمال عبد الناصر وسياسته التحررية القومية العربية الوحدوية، المتحالفة مع الدول الاشتراكية، في وجه إسرائيل وتحالفها مع الغرب. وكانت أكثرية الموالين لمواقف الرئيس شمعون وسياسته من المسيحيين، وأكثرية معارضيه من المسلمين. وفي ذلك العام تكتل الزعماء والسياسيون المعارضون للرئيس شمعون شخصياً، أو سياسياً أو مبدئياً، في "جبهة الاتحاد الوطني"، وفي مقدمة مطالبهم، تصحيح السياسة الخارجية المنحازة إلى الغرب ضد العرب، ومنع الرئيس شمعون من تجديد رئاسته. وكانت هذه الجبهة المعارضة والتي ضمّت زعماء سياسيين من كل الطوائف، تحظى بتأييد ودعم مصر وسوريا (اللتين كانتا توحدتا في دولة واحدة، هي: "الجمهورية العربية المتحدة")، وبتأييد أكثرية المسلمين في لبنان، بالإضافة إلى أنصار الزعماء المسيحيين المعارضين، وكل الأحزاب التقدمية والقومية واليسارية. وما زاد في تلبد الجو السياسي وتوتره، الانتخابات النيابية التي جرت في ذلك العام، والتي أدت إلى سقوط عدد من الزعماء المسلمين والسياسيين المعارضين فيها وإنجاح عدد من أصدقاء الرئيس شمعون والمؤيدين لسياسته. هذا الأمر الذي زاد من قناعة المعارضين للرئيس شمعون، في الداخل والخارج، بأنه يسعى جدياً إلى تجديد انتخابه رئيساً والبقاء في الحكم، وبالتالي، استمرار السياسة الخارجية المنحازة إلى الغرب. ولم يكن من مفرّ، بعد ارتفاع حدّة التوتر وتبادل التهم بين المعارضة والقصر الجمهوري والحكومة الموالية للرئيس شمعون، ورفض الرئيس إعلان عزوفه عن التجديد، من أن ينفجر الوضع السياسي والوطني، ويتحول إلى حركات تمرد وعصيان مسلح، يقوده زعماء المعارضة، ضد الرئيس شمعون وحكومته. وكان مقتل الصحافي المعارض، نسيب المتني، الشرارة التي أشعلت نيران المواجهة العنيفة، والعصيان المدني المسلح، الذي تحول إلى ثورة مسلحة ضد الدولة، كادت تقارب أو تتحول إلى حرب أهلية طائفية بين المسلمين والمسيحيين، لو لم يكن بين المعارضين للرئيس شمعون وحكومته، عدد من كبار الزعماء والشخصيات المسيحية وفي مقدمتها البطريرك الماروني.

استمرت "ثورة ١٩٥٨"، ستة أشهر، وشهدت اصطدامات مسلحة بين قوى الأمن، والأحزاب المؤيدة للرئيس شمعون وسياسته، من جهة، وأنصار السياسيين المعارضين، من جهة أخرى، أوقعت مئات القتلى وألوف

الجرحى، وشلت الحياة العامة، وأقيمت المتاريس في أحياء المدن، وقطعت الطرقات. ولم يتوقف خلالها التساؤل عن موقف الجيش اللبناني وقائده، اللواء فؤاد شهاب، منها. وهو سؤال لم تجب عليه أو تكشف كل أسبابه، مجريات الأحداث وتطوراتها، بل ظل مطروحاً على بساط التساؤلات سنوات عديدة، بعد انتهاء الثورة. بل هو السؤال الذي قد يكون في الإجابة عليه، ضوء كاشف عن شخصية فؤاد شهاب وتفكيره الوطني والسياسي، قبل وبعد أن يصبح رئيساً للجمهورية.

حياد الجيش ودوره الوطني

لم ينتظر فؤاد شهاب اندلاع الأحداث الدامية ليتخذ قرار إبعاد الجيش أو صيانة وحدة صفوفه بوجه الإنقسام الوطني والسياسي الذي حصل في البلاد. ولم يتخذ هذا القرار منفرداً أو انطلاقاً من تفكير فردي أو مزاج خاص أو مصلحة شخصية. فبشهادة عدد من الضباط الذين عملوا تحت قيادته وعلى مقربة منه، قامت أجهزة الجيش بدراسات واستقصاءات على مستوى الضباط والجنود، تبين منها ان الانقسام الوطني - السياسي - الطائفي، الذي بدأ يظهر، منذ استقالة حكومة اليافي، بعد العدوان الثلاثي على مصر ورفض الرئيس شمعون قطع العلاقات مع بعض الدول المعتدية، قد امتد، وإن بشكل أخف أو أقل ظهوراً إلى ضباط الجيش وأفراده. وهذا أمر طبيعي. من هنا كانت توجيهات قائد الجيش وأركانه بالحرص على وحدة الجيش وإبعاده عن النزاع السياسي المشوب بالانقسام الطائفي، ومن هنا كان رفضه زج الجيش في المعركة السياسية التي تحولت إلى اصطدامات دامية وعصيان مدني ضد رئيس الجمهورية وحكومته. لقد تعددت الروايات حول العلاقات المتوترة والصاخبة، خلال ثورة ١٩٥٨، بين قائد الجيش ورئيس الجمهورية، ولكن بصرف النظر عن تفاصيل الخلافات والوساطات، يمكن تأكيد الحقائق التالية:

١ . رفض قائد الجيش، وبموافقة كل ضباط القيادة، أو معظمهم، "إنزال الجيش" إلى الشوارع والأحياء المعارضة العاصية، لإزالة المتاريس وضرب الثائرين أو القبض عليهم واعتقال الزعماء السياسيين المعارضين، وذلك رغم طلب رئيس الجمهورية والحكومة ذلك. وكانت حجة القيادة رفض زج الجيش في النزاعات السياسية، وتعريضه لخطر الانقسام الطائفي.

٢ . بالمقابل، اتخاذ قيادة الجيش لكل التدابير الأمنية الوقائية، التي تحول دون نجاح أنصار زعماء المعارضة المسلحين، في الوصول إلى القصر الجمهوري وسراي الحكومة والمراكز الحكومية والمؤسسات العامة، كشركة الكهرباء والماء والمطار والمرفأ، أو قطع الطرق الرئيسية، أو عبور الأسلحة والمسلحين من المناطق العاصية، الإسلامية عموماً، إلى المناطق المسيحية غير العاصية. وقد التزم الجيش تطبيق هذه التدابير، بدقة وحزم.

٣ . بالرغم من اعتراض قلة ضئيلة من الضباط وعدد قليل من الجنود، الذين تغلبت أهواؤهم أو قناعاتهم السياسية على انضباطيتهم وواجب تنفيذ أوامر القيادة، فإن أكثرية ضباط الجيش وجنوده، تقيدت بهذا الموقف، حتى انتهاء الأحداث. مما يثبت صحة موقف القيادة ونجاحها في الإبقاء على وحدة الجيش وصدقيته ودوره الوطني المتجاوز للنزاعات السياسية والحزبية والطائفية. وغني عن القول ان قيادة الجيش ما كانت لتنجح في إبقائه موحداً وصامداً بعيداً عن الانقسام الوطني - الطائفي والاقتتال الأهلي لو لم يكن بناؤه، في السنوات العشر الأولى من نشوئه التي سبقت الأحداث، بناء وطنياً وعسكرياً ومناقبياً سليماً.

٤ .كثيرون هم الضباط والسياسيون بل والمواطنون اللبنانيون الذين طالبوا اللواء قائد الجيش، حسماً للقتال الذي شل البلاد وعطل الوحدة الوطنية، وأسال الدماء، بالقيام بانقلاب عسكري. فقادة وضباط جيوش عدة دول عربية كانوا قد قاموا بانقلابات عسكرية وتسلموا الحكم، وفي ظروف ولأسباب أقل خطورة من الثورة والعصيان المدني، ومن نافل القول ان الشعب اللبناني، بأكثريته، كان سيرضى بذلك، ويرى فيه مخرجاً طبيعياً أو ضرورياً من المحنة. لكن فؤاد شهاب لم يرفض الفكرة فحسب، بل كان ينتفض ويوبخ الذين كانوا يلمحون بها أمامه. بل ويطردهم من مكتبه.

٥ . فكّر الرئيس كميل شمعون بإقالة قائد الجيش، بل قام باتصالات مع بعض الضباط الكبار مستمزجاً رأيهم في من يعين بديلاً منه. لكنه اصطدم بجدران من التحذير والرفض، فصرف النظر عن ذلك وأرسل إلى قائد الجيش من يعرض عليه انتخابه رئيساً للجمهورية، كمخرج من المحنة. لكن القائد

رفض اقتراح الرئيس. وينسب هذا الرفض إلى سببين: الأول هو انه كان لا يزال عند الموقف الذي اتخذه يوم كانت الرئاسة لقمة صائغة وسهلة أمامه، العام ١٩٥٢، أي رفض "الاشتغال بالسياسة"، والثاني وهو انه كان يرى في عرض الرئاسة عليه من قبل الرئيس شمعون، مناورة لإضعاف موقفه أو حرقه أمام ضباطه والرأي العام. ولعله لم يكن مخطئاً في حدسه، إذ ان المعارضة التي شنّت عليه، بعد ان انتخب رئيساً والتي استمرت حتى وفاته،كانت مركزة على اتهامه، من قبل شمعون والمعارضين الآخرين له، باتخاذ الموقف الحيادي الذي اتخذه أثناء أحداث ١٩٥٨، الدامية كتمهيد مباشر أو غير مباشر للوصول إلى رئاسة الجمهورية.

٦ . ما لاشك فيه هو ان التزام الجيش وقائده هذا الموقف الصعب، لم يصن وحدة الجيش فحسب، بل صان الشرعية، إذ بقي رئيس الجمهورية والحكومة في الحكم حتى آخر يوم من مدّة الولاية الرئاسية، وفي القصر الجمهوري الذي كانت متاريس الثائرين ورشاشاتهم ومدافعهم على مسافة مائة متر منه. كما صينت كل المؤسسات والمصالح العامة، رغم الاقتتال والمعارك وخروج الدولة وقوى الأمن من أحياء ومناطق عديدة. وأهم من ذلك صيانة الوحدة الوطنية من أن يتحول العصيان في الأحياء والمناطق الإسلامية، إلى تقاتل مع أبناء المناطق المسيحية، فقوات الجيش ظلت معسكرة على المحاور والطرقات الرئيسة وخطوط التماس ما بين المناطق الإسلامية والمسيحية، وساهرة على منع أي تسرب أو عدوان أو محاولة فتنة.

٧ . صحيح ان اللواء فؤاد شهاب، كان، رغم التزامه الصمت بهذا الصدد، غير مؤيّد للسياسة الخارجية المنحازة للغرب، التي سار عليها الرئيس شمعون، والتي كانت السبب المباشر للانقسام الوطني ثم لنشوب الثورة. ولكنه لم يكن الشخصية المسيحية أو المارونية الوحيدة التي كانت تعارض سياسة الرئيس شمعون الخارجية والداخلية. بل كان هنالك، في صف المعارضين لها وبشدة، البطريرك الماروني، وحميد فرنجية، وفيليب تقلا والنواب والسياسيون الدستوريون، إضافة إلى كل أو أكثرية الساسة والزعماء المسلمين، ناهيك بكل الأحزاب القومية والتقدمية. ولكن القائد فؤاد شهاب قدم التزامه الشرعية والدستور على قناعته الوطنية والسياسية. فحافظ على الشرعية واحترم الدستور وصان مؤسسات الدولة، لأنه كان واثقاً، ومؤيداً في موقفه هذا من ضباطه ومعظم السياسيين، ما عدا أنصار الرئيس شمعون وقسم من الرأي العام المسيحي، بأنه لا يجوز زج الجيش في النزاعات السياسية والحزبية، ودفعه للاصطدام بالشعب، ناهيك بأن ضرب المعارضين وقمع حركة العصيان، المؤيدة من أكثر من نصف اللبنانيين، ومن بعض الدول العربية، لم يكن سهلاً، أو مضمون النتائج، أو محمود العواقب، على غير صعيد. كما انه لم يكن حلاً للأزمة، بل ربما العكس، أي كان من شأنه أن يحول العصيان المسلح إلى حرب أهلية دامية، شبيهة بما حدث العام ١٩٧٥.

التدخل العسكري الأميركي وإنهاء المحنة

استمرت ثورة العام ١٩٥٨، أشهراً عدة، مراوحة ما بين عصيان مدني مسلح يقوده زعماء مسلمون ومسيحيون معارضون للرئيس شمعون وحكومة سامي الصلح، وتلتزم به أكثرية المسلمين في لبنان، وصمود لرئيس الجمهورية والحكومة يؤيدهما قسم كبير من قوى الأمن ومن الرأي العام المسيحي والنواب والسياسيين والأحزاب المسيحية. واتخذ الجيش اللبناني موقفاً محايداً في الصراع بين الفريقين، حامياً الشرعية ومؤسسات الدولة، من جهة ورافضاً ضرب المعارضين الثائرين ومن جهة أخرى، إلى أن وقع الانقلاب العسكري في العراق، في ١٤ تموز ١٩٥٨. فبعد هذا الانقلاب الذي أطاح بالملكية في العراق وزعزع مقومات الاستراتيجية الدفاعية الغربية في الشرق الأوسط، قام الأسطول الأميركي السادس، متذرعاً بطلب تدخل كان الرئيس كميل شمعون قد تقدم به، في وقت سابق (وبعد فشل شكاوى دولية سابقة ضد الجمهورية العربية المتحدة لتدخلها في النزاع اللبناني)، بإنزال جنود "المارينز" على الشاطئ اللبناني، قرب بيروت، فدخل النزاع الدموي في لبنان مرحلة جديدة، كانت، في الواقع، مرحلة الحل السياسي للأزمة.

ولا بد، قبل الحديث عن هذا الحل الذي سيحمل قائد الجيش الى رئاسة الجمهورية، من التوقف، قليلاً، عند بادرة صدرت عن اللواء قائد الجيش، عندما أبلغ بأن الأسطول الأميركي بدأ بإنزال قوات المارينز على الأرض

اللبنانية، فأصدر أوامره لمدفعية الجيش اللبناني بتصويب مدافعها على القوات الأميركية، باعتبارها قوات أجنبية تغزو الأراضي اللبنانية، في الوقت الذي أرسل ضباطاً من قبله يبلغون القيادة الأميركية بقرار تصدي الجيش اللبناني لإنزالهم. ذلك أن الرئيس شمعون لم يكن أبلغ قائد الجيش طلب استدعاء قوات الأسطول السادس، ولم يقع الاصطدام بين الجيش اللبناني والقوات الأميركية، التي تأخرت يوماً بكامله قبل الدخول الى العاصمة، لأن قائد الجيش كان أبلغ بقرار رئيس الجمهورية بطلب القوات الأميركية، تطبيقاً لاتفاق سبق عقده مع الحكومة الأميركية (مشروع ايزنهاور)، كما تلقى تأكيدات من السفير الأميركي بأن الأسطول الأميركي وقوات «المارينز»، لم تأتِ لضرب المعارضين والثائرين، بل للمساعدة في إيجاد حل للأزمة.

إنها بادرة وطنية وعسكرية طبيعية، قال فؤاد شهاب أمام ضباطه وأصدقائه، إذ لا يمكن أو يجوز لجيش وطني في بلد مستقل، أن يبقى مكتوف الذراعين أمام غزو مسلح أجنبي لأراضيه. هل هي بادرة رمزية، الغاية منها حفظ كرامة الجيش وسمعته الوطنية؟ أم «مناورة»، كما قال أخصام قائد الجيش، غايتها نفي اطلاع أو موافقة الجيش وقائده على طلب الأسطول الأميركي؟ لقد تعددت الأحكام والتقييمات لهذه البادرة. لكن، اعتراض فؤاد شهاب على نزول قوات عسكرية أجنبية على الأرض اللبنانية وإنذارها بالتوقف، (رغم فارق القوة الكبير)، لا يمكن نسبته إلا الى الشجاعة والشعور الوطني الرفيع والتحسّس بالمسؤولية والواجب.

لم تتدخل القوات الأميركية التي انتشرت في بيروت وعلى الساحل الجنوبي، في النزاع، بل التزمت موقفاً محايداً. قام بينها والجيش اللبناني تعاون وتنسيق للحفاظ على الهدنة الفعلية التي قامت بين المعارضة والرئيس، بانتظار حل سياسي للأزمة، قد يأتي بعد دخول هذا الوجود العسكري الأميركي، إلى لبنان. واستجابت الحكومة الأميركية لرغبة كل الأفرقاء وأمنية كل اللبنانيين، في مساعدتها على إيجاد مخرج من الأزمة، فأرسلت مبعوثاً لها هو روبرت مورفي، مكلفاً بالتفاوض مع كل الأطراف المعنية لإيجاد هذا الحل. وكان من حظ لبنان ان المبعوث الأميركي، صادف لدى رئيس الجمهورية العربية المتحدة، جمال عبد الناصر، وكان له ما له من نفوذ وتأثير واسعين على المسلمين في لبنان، زعماء ومواطنين، رغبة في حسم النزاع، بشكل معقول تحت شعار "لا غالب ولامغلوب". فلقد كان من غير المعقول وبعد كل الذي حدث من عصيان وأحداث دامية، ان يبقى الرئيس شمعون في الحكم. لكن بقاءه حتى آخر يوم من ولايته، (وكان قد تبقى منها أقل من شهرين)، كان شرطاً من شروط آلية الحل، إضافة إلى العفو عن المشاركين في العصيان المدني وبعض المخالفات. لكن أهم من كل هذا كان العثور على رئيس للجمهورية يخلف الرئيس شمعون.

بطبيعة الحال، وكما حدث في العام ١٩٥٢، اتجهت الأنظار إلى قائد الجيش، فؤاد شهاب، لكن ردّة فعله الأولى وجوابه الصريح للمبعوث الأميركي، وللسياسيين اللبنانيين الذين فاتحوه في الأمر والحوار عليه، كانا الرفض. وبالإضافة إلى الحجج التي كان يبرر رفضه هذه الفكرة من قبل، كان يضيف حجة جديدة هي خشيته من أن يكون قبوله قرينة يتخذها الفريق المؤيد للرئيس شمعون، ومعظمه من المسيحيين، لإثبات اتهامهم له بأنه لم يضرب الثائرين كسباً لتأييد المسلمين، وتمهيداً للوصول إلى الرئاسة.

استغرقت محادثات المبعوث الأميركي مورفي ومساعيه شهراً تقريباً، لإيجاد الرئيس الذي تتوافر فيه افضل الصفات والمؤهلات لحل الأزمة ويكون انتخابه تمهيداً أو مفتاحاً لحلها. لذلك عرضت أسماء عدة لشخصيات مارونية، قبل أن يستقر رأي المبعوث الأميركي والرئيس جمال عبد الناصر مجدداً، على فؤاد شهاب. فزعماء المعارضة لم يكونوا كلهم مؤيدين لانتخاب قائد الجيش رئيساً، كما ان النواب الموالين للرئيس شمعون، كانوا يشاطرونه في خصومته له. ولكن الرئيس عبد الناصر، الذي كان من الصعب على الزعماء المسلمين في لبنان، معارضته أو عدم الأخذ برأيه، حسم تردد المعارضين وحيرة المبعوث الأميركي. وكانت المحاولة الحاسمة التي قام بها هذا الأخير لإقناع فؤاد شهاب بقبول انتخابه رئيساً، حين قال له بان عليه أن يقبل لأن حكومته والمراجع العربية المؤثرة في لبنان، ومعظم الزعماء في لبنان، وأكثرية الشعب تطالبه بذلك، وانه في حال رفضه، فإن الأسطول الأميركي وقواته سوف تنسحب من لبنان وتترك اللبنانيين يواصلون تقاتلهم. أمام هذا "الإنذار" أو "التهديد"، وما قد يترتب عليه من

استئناف القتال والتقاتل بين اللبنانيين، قبل فؤاد شهاب مبدأ انتخابه رئيساً. وتولى المبعوث مورفي، بالتعاون مع القاهرة، إزالة العقبات الشكلية أو الشخصية التي كانت تقف في طريق هذا الانتخاب، وأهمها تسليم الرئيس شمعون بإقناع النواب الموالين له في المجلس، بانتخاب قائد الجيش، الذي كانوا يعتبرونه خصماً، رئيساً للبلاد. وفي ٤ آب ١٩٥٨، انتخب المجلس النيابي اللبناني في الدورة الثانية وبأكثرية ٤٨ صوتاً، (مقابل ٧ أصوات لريمون اده)، فؤاد شهاب، رئيساً للجمهورية. وقد استقبل انتخابه بفرحة عارمة في صفوف الجيش وضباطه، وبإطلاق الأعيرة النارية ابتهاجاً في الأحياء والقرى التي كانت في يد المعارضين الثائرين. ويقرع أجراس الحزن في بعض الأحياء والقرى المسيحية، التي اعتبرت انتخابه وخروج الرئيس شمعون من الرئاسة، هزيمة سياسية للمسيحيين في لبنان. وغني عن القول ان الرئيس شهاب، وهو الأمير الشهابي العريق في مارونيته والمسيحي العميق الإيمان بعقيدته المسيحية، تألم كثيراً لسماعه أجراس الحزن هذه.

الرئيسان شهاب وشمعون بعد انتخاب شهاب رئيساً عام ١٩٥٨

الرئيس شهاب ملقياً خطابه بعد قسم اليمين الدستوري اثر انتخابه. وبدا الرئيس عادل عسيران والنائب هاشم الحسيني الى جانبه

الاسم والشهرة الامير فؤاد شهاب
اسم الاب عبدالله
اسم الام وشهرتها بديعة طالب حبيش
تاريخ ومحل الولادة تشرين ١٩٠٢ واثنين فمتل
المذهب مارونيه
الصنعة لواء
متعلم او امي متعلم
متأهل او اعزب متأهل
محل الاقامة غادير
المحافظة جبل لبنان
رقم السجل ٩٣٢/٢١٧٣
ان الحكومة اللبنانية تثبت
ان الامير فؤاد عبدالله شهاب هو لبناني
واشعاراً بذلك اعطي له هذه البطاقة
في ٢١ نيسان ١٩٦٤
الرقم المتسلسل ٢٠ ٢٥٦٦٧
العينان عسليتان
الشعر اسود
الحاجبان معقودان
الانف معتدل
الوجه بيضوي
اللحية والشارب حليق
علامات فارقة اثر جرح تحت عينه اليمنى

هوية الرئيس؛ ويلاحظ انه كتب امام الصنعة عبارة «لواء»